النظام القانوني للرقابة الداخلية في البنوك التجارية

د.إبراهيم محي شهاب[1]
كلية بلاد الرافدين الجامعة –العراق

مقدمة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق هدف ضمان الحماية والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام تلك العناصر، كما أن الرقابة الداخلية تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية والموضوعة من طرف المديرية بهدف التمكن من تسيير أعمال المؤسسة بطرق منظمة وفعالة وإقدام السياسات والبرامج وحماية الأصول وقدر المستطاع ضمان صحة ودقة المعلومات المسجلة.

مشكلة البحث:

كيف يمكن لنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية من تحقيق الأهداف المطلوبة التي يطمح البنك إلى تحقيقها من أجل العمل بسلاسة والاستمرار أطول مدة ممكنة في العمل واكتشاف مواطن الضعف والمخاطر والتصدي لها وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

أسئلة البحث:

1- ما هو دور الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.
2- ما هي الطرق والسائل التي تساعد في استمرار عمل البنك.
3- ما هي الأدوات التي تساهم في تحسين عمل البنوك التجارية.

أهداف البحث:

بناء على ما تقدم في مشكلة البحث وأسئلته السابقة تشكلت مجموعة من الأهداف والغايات التي يمكن أن تسهم في توضيح هذه الأهداف:-

1- تعريف الرقابة الداخلية.

---

(1)حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الخاص قسم القانون التجاري من جامعة بنها في جمهورية مصر العربية وأستاذ القانون التجاري بكلية بلاد الرافدين الجامعة/ العراق.

2- الإطار القانوني للرقابة الداخلية.

3- لمحة عن هيكلة البنك المركزي العراقي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال أهمية البنوك التجارية التي ترتكز عليها اقتصاديات أغلب الدول على اعتبارات البنك هو الوحدة الفعالة المساهمة في عملية التنمية والتطور الاقتصادي.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي.

الكلمات المفتاحية: البنوك – الموارد – نظام – إجراءات – الرقابة.

The Legal System of Internal Control in Commercial Banks

Dr. Ibaheem Muhi Shehab[1]

Abstract

Commercial banks are considered one of the important institutions on which most countries' economies are based, given that banks are effective units that contribute to development processes and developing and reviving the economy by seeking to achieve specific goals using advanced methods and smooth banking procedures by using financial and human resources. Thus, the bank can thrive for the longest possible period and with the most successful means and methods, by innovating systems and methods that help in the continuity of the bank's work and thus it can confront and avoid risks. Among these systems is the internal control system, which is one of the most important tools that contribute to improving the work of commercial banks and through which weaknesses can be discovered, and thus identifying risks and their causes and trying to address them so that they do not obstruct and impede the activity of banks, by following correct and appropriate procedures.

Keywords: Banks - Resources - System - Procedures - Supervision.

[1].He holds a doctorate degree in private law, commercial law department, from Benha University in the Arab Republic of Egypt, and is a professor of commercial law at Mesopotamia University College/Iraq..

المطلب الأول

ماهيــة الرقابــة الداخليــة

تمثل الرقابة الداخلية العمليات المنظمة التي تتعلق بالتحقق من اكتمال الأنشطة وإتمامها والالتزام بالأعمال التي تم التخطيط لها مسبقاً في المنظمة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف التنظيمية، وأن هذه الوظيفة تستلزم على المدراء تحديد وتعيين معايير الأداء المناسبة وبالتالي إجراء عمليات المقارنة بين الأداء الفعلي والمعايير التي سبق وتم تحديدها ثم العمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الوقوف على الانحراف والمشكلات والعقبات التي تعيق وتُحد من عملية استمرار عمليات التنفيذ.

وفي الغالب نجد أن الرقابة تشير إلى مجموعة الأنشطة المرتبطة بوضع المعايير الرقابية والتي تعني بقياس الأداء ونتائج عملية تنفيذ الخطط والأعمال بشكل مستمر من أجل التأكد من أن تلك الأنشطة تسير طبقاً لما قد خطط لها، ومن ثم التعرف على الانحرافات واتخاذ ما يمكن من الإجراءات التصحيحية بتكلفة مناسبة ووقت مناسب، وسوف يتم تناول هذا المطلب بفرعين نتكلم في الأول عن تعريف الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها وفي الثاني خصائص نظام الرقابة الداخلية وكما يلي :

الفرع الأول : تعريف الرقابة الداخلية وأهميتها :

أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دوراً مهماً جداً في أي مؤسسة أو منشأة لما يحتويه ويتضمنه من أهداف أساسية، لذلك نجد هناك الكثير من التعاريف والمفاهيم التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية والتي يمكن اعتمادها والأخذ بها.

أولاً : تعريف الرقابة الداخلية :

تسعى أغلب إدارات القطاع الخاص أو العام إلى استعمال أنجح السبل وأفضلها كي تثبت من خلالها كفاءتها بالعمل، ويتطلب من هذه الإدارات أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والمزيد من النجاح مما يستدعى الحاجة إلى بناء وامتلاك نظام رقابة داخلية من أجل السيطرة على العمليات المؤسسية وتوجيهها نحو المسار الصحيح.

وتعرف الرقابة في اللغة : بأنها "رصد الشئ من أجل دراسته والمحافظة عليه، فقد ورد في لسان العرب أن الرقابة هو الحافظ الذي لا يمكن أن يغيب عنه أي شئ" **(ابن منظور،2010، ص150)**.

ويقصد بالرقابة الداخلية على أنها : "الجهود المنظمة التي تتم عبر جميع المستويات التنظيمية المختلفة بهدف صياغة النظم وضبطها والتفتيش عليها، ومحاولة إيجاد العلاج لثغراتها أو اتخاذ قرارات بتطويرها" **(نوال بن عمارة، 2009 : ص151)**.

كما تعني الرقابة الداخلية : "مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعتمدها الإدارة لتستطيع من خلالها استغلال موارد البنوك بكفاية، وحمايتها من سوء الاستخدام وضمان دقة القيود المحاسبية وصحة وسلامة توجيهها **(عيد مناور، 2010 : ص 7)**.

كما عرفتها منظمة الخبراء المحاسبي والمحاسبين المعتمدين الفرنسية على أنها : "مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة في سبيل تحقيق الهدف الخاص بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول وجودة المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة أو المديرية وتحسين الأداء ويبرز ذلك من خلال التنظيم الجيد وتطبيق طرف وإجراءات نشاط المؤسسة بهدف الإبقاء على دوام العناصر السابقة الذكر **(C. Loiomme et V. Gerard, Audit et Controle Interne, 1992 : P. 35)**.

وقد عرفتها المنظمات المهنية الراعية لمهنة التدقيق المسماة بلجنة Committee of Sponsoring Organizations of Treadway Commission (COSO) على أنها : "العملية التي تتأثر بمجلس الإدارة الخاص بالبنك وإدارته التنفيذية، وغيرهم من الأفراد، والتي يتم تصميمها من أجل توفير تأكيد مناسب بفاعلية وكفاءة عمليات التشغيل من أجل تحقيق أهداف البنك وإمكانية الثقة في القوائم المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وإعداد التقارير" **(محمد القضاة، 2016 : ص20)**.

وعرفها أيضاً المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على أنها : "خطة تنظيمية بكل الطرائق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة البنك من أجل المحافظة على أصول البنك، وضمان دقة صحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها،

بهدف تحقيق الكفاءة التشغيلية بالإضافة إلى التحقق من التزام العاملين بالسياسات التي تم وضعها من قبل الإدارة" **(عبد الوهاب عياش، 2014 : ص161)**.

كما يمعن تعريف الرقابة الداخلية على أنها : "خطة التنظيم وجميع الطرق والمقاييس والإجراءات المتناسقة التي توضع من قبل إدارة المنشأة بهدف المحافظة على أصولها وضمان دقة وسلامة وصحة البيانات المحاسبية وزيادة قابلية الاعتماد عليها"**(هادي التميمي، 2004 : ص122)**.

وهناك من يعرفها على أنها : "مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تضعها المؤسسة من أجل المساعدة في تحقيق أهداف الإدارة للتأكد من مدى سلامة ودقة تنفيذ أعمال المؤسسة وتطبيق سياسات الإدارة والمحافظة على الأصول والممتلكات ومنع اكتشاف الخطأ والغش إضافة إلى التأكد من صحة السجلات المحاسبية واكتمالها، وإعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المعين" **(ميعاد محمد، 2022 : ص6)**.

وهناك من عرفها بأنها : "عملية تتضمن وضع معلوماتي دقيق يسمح بالتأكد بشكل دائم أن العمليات تتم وفق الخطة الموضوعة، وأن الرقابة تقوم على وجود بيانات مرتدة دائمة على الأداء الفعلي ويتم مقارنته بالخطة الموضوعة **(محمد ماضي، 2000 : ص287)**.

كما عرفت بأنها : "مجموعة من الأنظمة الخاصة بالمراجعة المالية وغيرها والتي تتبعه الإدارة لتوجيه وظائف المؤسسة، بطريقة منظمة بهدف المحافظة على كمية الأموال الخاصة بها **(عبد الوهاب علي وشحاته شحاته، 2003 : ص80)**.

مما سبق يمكن للباحث من تعريف الرقابة الداخلية على أنها : "عبارة عن نظام داخلي يضع الطط التنظيمية بهدف التحكم في المؤسسة من خلال حماية أصولها، وذلك باستخدام جميع الطرق والإجراءات مع ضمان دقة البيانات المحاسبية من أجل زيادة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية بالإضافة إلى التحقق من التزام العاملين بسياسات الإدارة وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية التي جرت العادة على اعتمادها.

يستنتج من التعاريف السالفة الذكر بأن البنك يعمل على وضع مجموعة من الوسائل ثم ينظمها بشكل فعال من خلال توزيع وتقسيم المهام والمسئوليات بين موظفيه بأفضل الطرق بالإضافة إلى تحديد الوسائل والإجراءات التي يجب على المستخدمين تطبيقها من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه التي في الغالب تكون مرتبطة بضمان سلامة سير خطة العمل داخله وحماية أصوله، بالإضافة إلى وجود معلومات دقيقة وأكيدة مع التأكد من الاستعمال الأمثل لموارد البنك، مع وجوب التزام إجراءات البنك الداخلية وإدارته ومن ثم التقليل من المخاطر التي على صلة وثيقة بنشاطه، حيث أن نظام الرقابة الداخلية ليس مجرد تحديد للإجراءات بل هو أمر يتم تنفيذه من قبل الأشخاص عند قيامهم بأعمالهم الموجودة في البنك، وأن وجود نظام رقابة داخلية يمنح ضماناً كافياً لتحقيق أهداف البنك **(علي محمد، 2020، ص203)**.

ثانياً : أهمية الرقابة الداخلية :

أن الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية أتى نتيجة ظهور إدارة عملية حديثة بمعانيها وأساليبها المتطورة داخل المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابي لذلك فإن أهمية الرقابة والحاجة إليها تظهر نتيجة إلى العديد من الاعتبارات والأسباب أهمها ما يأتي **(انجيلا محمد، 2016 : ص25)**:

1- تقترض البنوك الأموال بشكل ودائع مختلفة كي تقوم بدورها بالإقراض، وهناك حركة في حالة استقرار على حسابات المودعين والمقترضين، مما يستوجب معرفة أرصدتهم بعد كل عملية إيداع أو سحب وذلك من أجل الوقوف على مراكزهم المالية.
2- كبر حجم العمليات التي تنفذها البنوك وعملياتها المتنوعة يوجب عليها أحكام الرقابة بشكل جيد.
3- صعوبة الإطلاع على المؤسسة بالطرق الرقابية الحديثة بسبب كبر حجم المؤسسات وانفصال الكلية عن الإدارة.

4- تحول عملية التدقيق من تدقيق تفصيلي إلى تدقيق اختباري على أساس العينات، مما أدى ذلك إلى ضرورة وجود نظام رقابي فعال، يحدد في ضوئه المدقق العينة التي تبدل فحصها.
5- حاجة المؤسسات إلى تحقيق أعلى كفاءة يمكن الوصول إليها عن طريق نظام رقابي يضمن عملية إنجاز خطط تم وضعها مسبقاً وفق ما متاح لديها.
6- الازدياد الهائل في كمية المعلومات المحاسبية والبيانات استلزم توافرها ضوابط تضمن جودة تلك البيانات والمعلومات **(عيد مناور، مرجع سابق : ص16)**.

ثالثاً : أهداف نظام الرقابة الداخلية :

وتهدف الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي من الأهداف :

1- **الحصول على بيانات مالية صحيحة وصادقة :** ويعد ذلك من أهم النقاط أو الأهداف في الرقابة الداخلية، بحث أن توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة عن المؤسسة والقائمين عليها وغيرها من الجهات الخارجية الأخرى يعتبر ذو أهمية كبيرة لما له من أثر كبير وفعال على سمعة الشركة أو المؤسسة ومستقبلها وعلى المتعاملين معها بشكل أساسي.
2- **التحكم في المؤسسة أو البنك :** يعتبر التحكم في أهداف البنك أو المؤسسة من أهم الأهداف التي يطمح مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين تحقيقها، ويمكن الحصول على ذلك من خلال التنفيذ الصارم والصحيح لمختلف التعليمات، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن تلك التعليمات هادفة ومناسبة وموجهة بشكل واضح وصريح ومحدد للأشخاص المعنيين بها وعليه فإن تصميم وتطبيق نظام رقابي هو من مسئولية الإدارة والمسئولين عليها **(محمد القضاة، مرجع سابق : ص21)**.
3- **حماية أصول البنك :** ويقصد بها حماية المؤسسة لأصولها وسجلاتها حماية فعلية من السرقة أو الاختلاس أو الضياع والعمل على المحافظة عليها في الأجل الطويل والمساهمة في تنميتها، حيث أنه يفترض على البنك تسيير محفظة شروطه تسييراً قوياً ومحكماً كونها تعتبر من عناصر أصوله الأساسية.

4- **ضمان دقة وجودة المعلومات :** ويفيد من أهم الأهداف بحيث يوفر للمؤسسة أو يقرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الصائبة، وأن وجود أي هفوات أو ثغرات في هذا النظام يؤثر وبشكل سليم على المؤسسة والمتعاملين معها وهذا يؤدي إلى عدم دقة وصحة المعلومات المقدمة مما يؤثر على مستقبل المؤسسة وأن إدارة البنك تحتاج وبشكل مستمر إلى معلومات كاملة وأكيدة باعتبارها الأساس الذي يتم اتخاذ القرارات بوجه، لذلك فإن وجود نظام رقابة داخلية يضمن قدر المستطاع صحة ومصداقية المعلومات المسجلة والإخلال من حدوث الأخطاء أو الغش **(عبد الفتاح الصحن وآخرون، 2006 : ص164)**.

5- **ضمان تطبيق التعليمات وتوجيهات الإدارة بشكل سليم :** يعمل المؤسسون على وضع الإستراتيجية والأهداف المراد تحقيقها ويقومون بتوفير جميع الموارد اللازمة، ويتخذون من أجل ذلك القرارات السليمة بهدف يفاد البنك وتطوره، أما المستخدمون الآخرون فيعملون على تنفيذ العمليات والتنسيق بين المصالح المختلفة كما يشرف بعضهم على البعض الآخر، حيث أن وجود نظام رقابة داخلية يضمن بأن عملهم سوف يكون لصالح البنك ودليل على احترامهم للسياسات والإجراءات المتخذة والقوانين ونظام البنك الداخلي، بالإضافة إلى العلاقات الوظيفية والموجودة ومن أجل تحقيق ذلك عليه توفر نوعين من الرقابة :

أ- **رقابة قبلية أولية :** تسعى إلى التحقق من أن السياسات والإجراءات قد تم وضعها بدقة ووضوح هي ملائمة ومفهومة وموجهة لعناصر مؤهلين لتنفيذها بشكل صحيح.

ب- **رقابة بعدية :** وتهدف إلى التأكد من تطبيق السياسات والإجراءات والقوانين المحددة قد تم تطبيقها بالشكل الصحيح من خلال القيام بالدورات الرقابية من جانب المدققين الداخليين لإعطاء ضمانات حول مدى التزام

المستخدمين بالتنفيذ الفعلي لما قد تم تحديده مسبقاً **(علي عماد محمد أزهر، 2020، ص204)**.

6- **التأكد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد البنك :** ويبرز ذلك من خلال العمل على تحسين مستوى الأداء وإدارة أعمال البنك بصورة فعالة والعمل على تقليل المخاطر المرتبطة بنشاطه، كما تهدف الإجراءات الرقابية إلى ضمان الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة وذلك من خلال اتخاذ قرارات داخلية سليمة بناءً على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المتوفرة بمعنى تشجيع وتنمية الكفاءات التشغيلية، لذلك يجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادراً على تنبيه المسئولين في حالات انخفاض فاعلية البنك **(محمد التهامي طواهر ومسعود صديقة، 2005 : ص89-92)**.

وهناك أهداف أخرى تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقها منها (أحمد جمعة، 1998 : ص72):

1- تنمية الكفاءة الإنتاجية.
2- حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
3- الكشف عن أية اتجاهات للتغير المفاجئ في سير العمل أو في مستوى الأداء بما ينعكس سلباً على التكاليف.
4- التدريب والعلاقات الإنسانية.

الفرع الثاني : خصائص نظام الرقابة الداخلية :

أولاً : خصائص الرقابة الداخلية :

هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوافر لكي يستطيع النظام الرقابي تحقيق فعاليته في توجيه نشاط الجهاز الإداري للبنك الوجهة الصحيحة، وبالتالي التمكن من تحقيق الأهداف المنشودة وأهمها ما يأتي **(سمية ميلي، 2020 : ص18)**:

1- **ملائمة نظام الرقابة مع طبيعة النشاط :** أي أن الجهاز الإداري يباشر العديد من أوجه النشاط التي تختلف فيما بينها من حيث النوع، الطبيعة، الاحتياجات المادية والفنية.

2- **الفعالية :** وتعني استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، ينبني على اكتشاف الأخطاء أو الانحرافات قبل وقوعها ومن ثم العمل على معالجتها بشكل يضمن عدم وجودها في المستقبل بأقل تكلفة مكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل من أجل تحقيق الغاية والأهداف المرغوب فيها **(عمر سعيد وخرون، 2003 : ص137)**.

3- **الملائمة :** لابد من أن يكون هناك تلائم بين النظام الرقابي وطبيعة ونوعية النشاط الذي يتم القيام به وحجمه، لأن لكل نشاط سماته وخصائصه التي تميزه عن الأنشطة الأخرى، لذلك لابد من أن يكون نظام الرقابة متلائماً مع سمات وخصائص كل نشاط، وإلا فإنه يفقد جوهره ويصبح غير قادر على تحقيق الهدف أو الغاية، بالإضافة إلى أن نظام الرقابة الذي تعمل به الإدارة العليا يختلف عما تعمل به الإدارات الأدنى وذلك بسبب اختلاف طبيعة النشاط الذي تراقبه كل منها، حيث نجد أن الإدارة العليا تراقب أنشطة جزئية مما يجب أن يكون هذا النظام متدرجاً في أهميته تبعاً لأهمية المنظمة أو المشروع ووسعها وكبر حجمها **(خالد الراوي، 2000، ص193)**.

4- **الموضوعية :** تتضمن الإدارية المالية دون أي شك الكثير من العناصر البشرية، ولكن على المرؤوس أن يقوم بعمله بطريقة جيدة وصحيحة بالإضافة إلى أنه يستلزم أن يكون خاضعاً لمحددات واعتبارات شخصية، حيث أنه في حالة كون الإدارات والأساليب المتبعة في الرقابة شخصية لا موضوعية فإن ذلك سوف يؤثر في الحكم على الأداء، مما يجعله غير صحيح وغير سليم لأن التقارير التي يقدمها مراجع الحسابات لابد من أن تكون موضوعية وحيادية تتضمن بيانات مهمة وذات معنى ولها مدلول كافٍ **(جميل أحمد توفيق، 2000** : ص403-404).

5- **الدقة :** يجب على النظام الرقابي أن يكون متمكناً وقادراً على الحصول على المعلومات الدقيقة والصحيحة والكاملة عن الإدارة في الوقت ذاته عليه التأكد من مصدر المعلومات عن طريق البيانات المسجلة بالوثائق والسجلات المحاسبية

بالإضافة المتابعة المستمرة من أجل اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للبنك في نهاية الفترة المالية **(محمد إسماعيل بلال، 2004: ص371)**.

6- **المرونة :** لكي يكون نظام الرقابة ناجحاً لابد من توفر عنصر المرونة، أي يجب التكيف مع المتغيرات المستحدثة والمستجدة على التنظيم وهذا يتطلب أن يكون التصرف مناسباً وبشكل دائم للموقف المتخذ خاصة وأن المشاكل وأسباب الانحرافات نادراً ما تتشابه على بعضها البعض، ففي حال استجدت ظروف أحدثت تغيراً في الأهداف والخطط الموضوعة فعلى المدير أن تتوافر لديه أساليب رقابية كي تتمكن من ضبط التصرفات المختلفة لجميع ما يحدث من مشاكل داخل المشروع **(محمد قاسم القريوتي، 2001 : ص373)**.

7- **التوفير في النفقات :** أن الغاية من وجود نظام رقابة سليم وصحيح هو الحد من الانحرافات عن الخطة، وتقليل النفقات الضائعة أو الخسارة المرتبطة به، لذلك يتوجب على النظام أن تكون مردوداته أكبر من تكاليفه، مثال على ذلك لو تم شراء نظام إلكتروني حديث ومتطور جداً من أجل عمليات الرقابة التي يمكن ضبطها باستعمال نظام بسيط يكون أقل كلفة لا يعتبر اقتصادياً إذا كانت الفوائد المستحصل عليها لا توازي التكاليف **(محمد رفيق الطيب، 2011، ص216)**.

8- **التوقيت المناسب :** لتلقى جميع المعلومات في الوقت المناسب لابد من توافر نظام سليم، لذلك يجب على القائمين بالأنشطة الرقابية المختلفة مراعاة الوقت خاصة الذين يقومون بإعداد التقارير، لأنه عليهم إيصالها في الوقت المحدد والمناسب لأنها في حالة تأخيرها فإنها سوف تفقد معناها وفائدتها كلياً أو جزئياً، مثال ذلك تعلق الأمر بإحدى المناقصات وشروطها فإذا حصلت المؤسسة على معلومات صحيحة عن شروط دخول هذه المناقصة فإن الأمر لا قيمة له إذا ما جاء بعد انقضاء الأجل والموعد المحدد للدخول **(محمد فريد الصحن، 2000 : ص359)**.

9- **التكامل :** أن تكامل النظم الرقابية يشير إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لكافة المعايير الخاصة بجميع الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك

تكامل بين الخطط نفسها إضافة إلى التكامل بين التنظيم الأخرى، وبالنتيجة يمكن القول أنه لا يمكن أن يكون أي نظام مقارنة داخلية فعالاً إلا إذا أنبنى على مجموعة من الخصائص والمقومات التي يقوم عليها، كما يجب أن تواكب هذه المجموعة التطورات السريعة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، كما أنه لا يمكن نجاح أي نظام رقابة إلا إذا توافرت أدوات وأساليب رقابية مناسبة له، ومن أهم هذه الأدوات الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية إلى جانب نظام التقارير المتكامل **(يحي حسين عبيد وإبراهيم طه عبد الوهاب، 2011 : ص199)**.

10- **أن يكون النظام الرقابي تصحيحاً وليس عقاباً فقط :** أن الرقابة الفعالة يجب أن تتم بطريقة يشعر معها العمال والموظفون أنها أداة لمساعدتهم ومعاونتهم في تحسين مستوى أدائهم وتنشيط الحوافز وتشجيع المبادرة ورفع الكفاءة الإنتاجية لهم وليست أداة إرهاب وتخويف لهم.

11- **أن تتولى الرقابة عناصر أمنية راعية :** لكي ينجح النظام الرقابي في أداء مهمته على أفضل وجه لابد أن تتولاه عناصر تتصف بالثقة والأمانة وتؤسس أحكامها على أسس واقعية وموضوعية بشرط أن تكون هذه العناصر واعية ومدركة لما تباشره من مهام من حيث نوعية الأعمال محل الرقابة، عناصر الرقابة، أهدافها على أن تكون متسمة بقدر من اللياقة والمرونة والغطنة مع الخاضعين للرقابة وليس متسمة بالتسلط وحب الظهور.

ثانياً : مكونات الرقابة الداخلية :

يتطلب تصميم، وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية مراعاة عدد من المكونات الأساسية والتي لابد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة من الرقابة وأن هذه المكونات تشمل بما يلي **(فتحي رزق السوافيري وآخرون، 2002 : ص19-21)**:

1-البيئة الرقابية :

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساساً لكل المعايير والتي تقوم عليها باقي المكونات وأساساً لتحقيق نظام رقابي فعال ومتكون من :

عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة :

وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، والقيم الأخلاقية المنتشرة السائدة عند العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وطريقة استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي.

عوامل ذات صلة بتنظيم المؤسسة :

وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسئوليات وسياسات الأفراد وممارساتهم المختلفة ومدى الالتزام بسياسات المؤسسة.

وهناك عوامل عديدة تؤثر في البيئة الرقابية أهمها :

أ- نزاهة الإدارة والعاملين والحفاظ على القيم الأخلاقية.

ب- محافظة الإدارة الكفوءة على مستوى معين من الكفاءة يسمح لهم القيام بواجباتهم.

ج- هيكل البنك التنظيمي الذي يحدد عمل الإدارة ورقابة العمليات من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالبنك.

د- نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد.

ه- طريقة إدارة البنك في منح الصلاحيات والمسئوليات.

و- العلاقة بين المالكين وأصحاب المصالح بالبنك.

2-تقييم المخاطر :

تتعرض أي منشأة وخاصة البنوك إلى العديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها كالمخاطر (التشغيلية، والائتمانية، والقانونية ... الخ) لذلك لابد من التعرف إلى هذه المخاطر والتي تؤثر على تحقيق أهداف البنك وتحليلها والعمل على تحديد طرق مواجهتها بالشكل الملائم والمناسب وأن هذه العملية تشمل الآتي :

أ- التعرف إلى المخاطر المتعلقة بالأهداف الخاصة بالبنك والناتجة عن العوامل الداخلية والخارجية على مستوى نشاط البنك.

ب- تقييم مدى استجابة البنك من أجل توخي الوقوع في المخاطر.

ج- تطوير الحلول من أجل مواجهة المخاطر.

والمهم أن لا ينظر إلى الرقابة وإدارة المخاطر على أنها "يجب على الأعمال بل هي الوسيلة التي يتم من خلالها تعظيم فرص العمل وتقليل الخسائر المحتملة والمرتبطة بالأحداث غير المرغوب فيها" **(The Kpmg Review, 1999 : P. 14)**.

3-الأنشطة الرقابية :

تمارس الأنشطة الرقابية في جميع أنحاء البنك، وعلى كافة المستويات وتتمثل هذه الأنشطة في السياسات والإجراءات والقواعد التي تهدف العمل على تحقيق الرقابة الداخلية بشكل ملائم وإدارة المخاطر بفعالية **(بوطورة فضيلة، 2007)**، وتشمل مجموعة من الضوابط الرقابية الوقائية والمكاشفة لنواحي الانحراف وتتمثل بما يلي :

أ- إجراءات التفويض بالصلاحيات.

ب- الفصل بين المهام الوظيفية.

ج- الرقابة على استعمالات السجلات والأصول.

د- عمليات التحقق.

ه- أنشطة الرقابة على التشغيل : وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة.

و- الإشراف على إعداد التقارير المالية بهدف الاعتماد عليها.

4-المعلومات والاتصالات :

وأن هذا المكون يتعلق بتحديد المعلومات المهمة والضرورية لتحقيق أهداف البنك والحصول عليها وتشغيلها وإيصالها إلى مختلف المستويات وذلك عن طريق قنوات اتصال مفتوحة تسمح بفحصها وتدقيقها، ويجب أن تكون هذه المعلومات ذات صلة وثيقة بالموضوع ومحددة ومعروفة جيداً ومن ثم إيصالها بالشكل الصحيح ضمن إطار زمني صحيح من أجل تمكين الموظفين من القيام بأداء مهام الرقابة الداخلية والمسئوليات الأخرى الملقاة على عاتقهم، حيث تعمل الأنظمة الخاصة بالمعلومات على استخراج تقارير تحتوي معلومات متصلة بالنواحي التشغيلية والمالية وغير المالية كما تعمل على تمكين الإدارة من الرقابة على عمليات التشغيل، فإن أنظمة المعلومات لا يقتصر عملها على البيانات المستخرجة داخلياً فقط وإنما مع البيانات التي تتعلق بالأحداث الخارجية والأنشطة

والأوضاع الضرورية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة طبقاً لنوعية المعلومات**(المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية، 2004 : ص19)**.

5-المتابعة :

وتعني المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات الهيكل الرقابي الداخلي وذلك من أجل التحقق من كفاءة هذا النظام وفاعليته **(عبد الوهاب ناصر علي وشحاته السيد شحاته، 2003 : ص80)**، لأن الإجراءات التي تطبقها المؤسسة في كل أنواع أنشطتها قد تصبح غير كافية أو قد لا تصلح للتطبيق بين فترة زمنية وأخرى، لذلك يفترض على الإدارة أن تحدث تطورات من فترة إلى أخرى في هذه الإجراءات.

المطلب الثاني

مقومات الرقابة الداخلية ودور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية

تنشأ الحاجة لوظيفة الرقابة نتيجة وجود احتمالات محدودة بعض الأخطاء في عملية تنفيذ الأهداف التي تم إعدادها مسبقاً، وبالتالي فإنه يوجد ارتباط تام ومباشر بين هذه الوظيفة وكل من وظيفتي التخطيط والتنفيذ، طالما أنها تعمل على تصحيح ما تم تخطيطه، ومن خلال تعريفات نظام الرقابة الداخلية السابقة فإنه يتضح وجود جوانب إدارية وأخرى محاسبة كمقومات لنظام الرقابة السليم، وأن يتوقف نجاحه وفاعليته كنظام في أي مؤسسة على مدى توافر هذه المقومات والدعائم الضرورية والأساسية اللازمة لخلق نظام سليم وسوف يتم تناول هذا المطلب في فرعين يتناول في الأول مقومات نظام الرقابة الداخلية وفي الثاني دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية.

الفرع الأول : مقومات نظام الرقابة الداخلية :

وهي مجموعة من القواعد العامة التي ينبغي توافرها كحد أدنى عند القيام بنظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، وعلى الرغم من أنه لا يمكن وضع نظام مثالي للرقابة الداخلية على اختلاف أنواعها بسبب الظروف الخاصة بكل وحدة اقتصادية والتي تختلف عن غيرها من الوحدات إلا أن هناك مجموعة من القواعد العامة الأساسية تبني ويتأسس عليها نظام سليم للرقابة، من أجل تطبيقها في جميع الوحدات الاقتصادية، وسيتم التركيز

في هذا الفرع على المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية والمقومات المحاسبية والمالية لهذا النظام وكما يأتي :

أولاً : المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية :

يتضمن الجانب الإداري لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها أن تزيد كفاءة هذا الجانب والتي يمكن تناولها على النحو التالي :

1-الهيكل التنظيمي الكفء :

أن وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة يعتبر الأساس لعملية الرقابة، ويقصد بهذا الهيكل هو الذي يتم فيه تحديد السلطات والمسئوليات المختلفة لجميع الإدارات والأشخاص بشكل دقيق وبصورة واضحة، وأن طبيعة هذا الهيكل تتوقف على طبيعة المؤسسة أو المنشأة وحجمها وإمكانية أانتشارها الجغرافي وعدد القطاعات والفروع التابعة لها، وعبء في هذا الهيكل أن يكون لكل شخص رئيس يشرف عليه ويتابعه ويقيم أدائه بشكل مستمر، بالإضافة إلى ضرورة إعداد خرائط ومرتسمات تفصيلية عن كل قسم على وجود القدرة على تغيير هذا الهيكل التنظيمي مع تغير وتبدل الظروف المحيطة، بمعنى اتصافه بالمرونة ومن ناحية أخرى على الهيكل التنظيمي الكفء أن يعمل على إعطاء واجبات ومسئوليات مدة لكل فرد تتناسب مع قدراته وتطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة **(عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، 2003 : ص81)**.

وأن الهيكل التنظيمي الكفء القادر عل التجاوب على احتياجات التنظيم ينبغي أن يتضمن أو يتصف بالعناصر التالية **(فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره : ص19)**:

أ- تفويض السلطات من الأعلى إلى الأسفل وأن تكون السلطة واضحة وسلسة ومفهومة.

ب- أن يتم تطبيق مبدأ الفصل بين المهام وبشكل خاص السجلات عن الأشخاص القائمين بالوظيفة.

ج- مرونة الخطة التنظيمية بين الأقسام والإدارات لإمكانية استيعاب أية تغيرات في المستقبل **(مرعي رزق السوافري وآخرون، 2002 : ص19-21)**.

د- ربط المسئوليات والاختصاصات بالأهداف والسياسات الهامة للبنك.

ه- وضع إجراءات دقيقة وواضحة للنشاط الخاص بالرقابة وعلمها في شكل خطة محددة.

2-توافر مجموعة من الموظفين ذات الكفاءة العالية :

إن فعالية نظام الرقابة الداخلية تعتمد وبشكل رئيسي على درجة كفاءة الموظفين أو العاملين في البنك، والذين هم من تقع عليهم مسئولية تنفيذ العمل الخاص بهم، حيث يجب على المؤسسات البنكية أن تتبع سياسات سليمة وصحيحة عند قيامها بتعيين موظفين جدد، أو عند ترقية موظفيها الحاليين من خلال القيام بإعداد برامج تدريبية لهم وبشكل مستمر من أجل تطوير قدراتهم ومهاراتهم **أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، 1986 : ص379)**، إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدى هؤلاء الموظفين وعليه يمكن القول بأن وجود مجموعة من الموظفين والعاملين في البنك على درجة عالية من الكفاءة والقدرات والثقة عاملاً من العوامل المهمة في نظام الرقابة الداخلية، خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية، وأن النظام الجيد للرقابة الداخلية في الغالب وبشكل دائم يتطلب برامج تدريبية للعاملين بصفة مستمرة من أجل تثقيف مجتمع الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى أن وجود نظام متكامل للحوافز يقوم بتشجيع مختلف الكفاءات في مجال العمل خاصة في العمل الرقابي وعلى مختلف المستويات **(عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، 2015 : ص567)**.

3-سلامة معايير الأداء :

لا يعني وجود هيكل تنظيمي كفء وعمالة مدربة ذات قدرات ومؤهلات عالية التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك بهدف مقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات **(محمد التهامي طاهر ومسعود صديقي، 2005 : ص101)**.

4-السياسات والإجراءات لحماية الأصول :

يعتبر وجود مجموعة من السياسات والإجراءات من أجل الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلالها من الدعامات الرئيسية والأساسية لنظام الرقابة الداخلية، وأن

أهمية هذه السياسات والإجراءات تزداد كلما كان التنظيم الذي تعتمده المنظمة لا مركزي، حيث هناك بعد في المسافات وتباعد المواقع الخاصة بالوحدة، وأن تلك السياسات الموضوعة هي الهدف الذي تسعى إليه البنوك، أما الإجراءات فهي طريقة تنفيذ هذا الهدف، ويعد كل من السياسة والإجراء أداة جيدة لنظام الرقابة الإدارية **(أحمد نور وآخرون، 1989 : ص24)**.

5-الضبط الداخلي :

ويعد هذا المقوم من أهم الأسباب المساهمة في تحقيق الرقابة المحاسبية والإدارية، ويشمل على الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصول البنك من سوء الاستعمال، وأن الضبط الداخلي يعتمد من أجل تحقيق أهدافه إلى تقييم العمل مع المراقبة الذاتية، بأن يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر، حيث أن هذا الأمر يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والغش بسهولة **(رأفت محمود وآخرون، 2011 : ص214)**، ويعتبر مدقق الحسابات مسئولاً عن فحص نظام الرقابة الداخلية.

6-قسم المراجعة الداخلية :

أن وجود قسم تنظيمي إداري داخل أي بنك يعتبر من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيدة والذي يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، الغاية منه إجراء عملية الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، بالإضافة إلى التأكد وبشكل مستمر من مدى سلامة ودقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام وكذلك التحقق من عدم وجود أي تلاعب أو مخالفات، وباختصار فإن مهمة هذا القسم الرئيسية هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية **(أحمد نور وآخرون، 1989 : ص34)**.

ثانياً : المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية :

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات المحاسبية والمالية والتي يمكن إيجازها بالتالي :

1-الدليل المحاسبي :

ويعني هذا المقوم وجود أساسي سليم من أجل تقديم بيانات إجمالية مهمة في مجال التحليل والمقارنة اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى حسابات رئيسة وفرعية، وأن تبويب الحسابات المستخدمة يعتمد على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورية لكافة البيانات من أجل تشغيلها فيما بعد يدوياً أو إلكترونياً، بالإضافة إلى تمويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات من خلال إدارة البنك **(عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا، 2004 : ص378)**.

ويجب مراعاة العناصر التالية عند إعداد الدليل المحاسبي :

أ- أن يعكس الدليل المحاسبي نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بما يحتويه ويشمله من حسابات.

ب- يجب توفر حسابات مراقبة إجمالية، الغاية منها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ مثل الحساب الإجمالي للموردين، حساب العملاء الإجمالي، كونها تساعد على اكتشاف الأخطاء غير العمدية خيانة الأمانة وأن هذا الأسلوب يعتبر وسيلة وقائية ضد الغش والتلاعب، بالإضافة إلى ذلك يمكن عن طريق أن تستعيد المؤسسة قيمة الخسائر التي تنتج عن الغش أو التلاعب من جانب موظفي المؤسسة، حيث أن المؤسسة غالباً ما تؤمن أمناء الصندوق الحرافيين ضد خيانة الأمانة **(وليام توماس رامرسون هنكي، 1989 : ص379)**.

2-الدورة المستندية :

من أجل تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية لابد من وجود دورة مستندية تتأثر بدرجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، وأن إنشاء هذه الدورة يمثل أساسي يجب المحافظة عليه، حيث أن عملية الرقابة لا يمكن أن تتم إلا بوجودها خاصة في نطاق التحصيل والصرف والشراء والبيع والتخزين مع مراعاة خطوط السلطة والمسئولية عند إنشائها **(وليام توماس رامرسون هنكي، 1989 : ص191)**.

3-المجموعة الدفترية :

يعد البنك ويجهز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية بالإضافة إلى أنه يجب مراعاة بعض المتطلبات الأساسية عند تجهيز هذه المجموعة كترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها، إضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تتميز هذه المجموعة بالبساطة في التصميم من أجل سهولة الاستخدام والإطلاع والفهم وقابليتها على توفير البيانات المطلوبة **(فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سبق ذكره : ص27)**.

4-الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة :

أن الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي للبنك أصبحت من العناصر المهمة في ضبط وإنجاز العمال كما هو الحال في آلات والنقدية المحصلة وتسجيلها، وذلك لكفالة وضمان التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات ودقتها بالإضافة إلى المحافظة على أصول البنك وحمايتها من أي تلاعب أو ضياع أو اختلاس، وتوفير الوقت وتدعيم العمل بكفاءة والتحكم في المعلومات **(خالد عبد الله، 1998 : ص165)**.

5-الجرد الفعلي للأصول :

بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية تتميز بقابلية جهدها الفعلي كالنقدية بالخزينة والأوراق المالية والتجارية وكذلك أغلب عناصر الأصول الثابتة كالأراضي والآلات والأثاث ... الخ، وأن الذي يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول **(عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، مرجع سبق ذكره : ص193)**.

6-الموازنة التخطيطية :

تمثل الموازنة خطة كمية ومالية للمشروع ككل وذلك خلال فترة زمنية محددة، ويمكن تعريف الموازنة بأنها : "ما هي إلا تعبير مالي عن خطة معينة" فهي بالإضافة إلى دورها التخطيطي، فإن لها دور رقابي وذلك من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وبين ما تشتمل عليه الموازنة من بيانات تقريرية ثم وضعها مسبقاً، ثم تحديد الانحرافات

والمسئول عنها، والجدير بالذكر أن الموازنة التخطيطية لا يمكن اعتبارها نظاماً كاملاً للرقابة وإنما هي جزء من هذا النظام لذلك أعدت ضمن المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية.

7-أنظم التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة :

تعتبر التكاليف المعيارية أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها، لأن غيابها يدفع بالمسئولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة وهي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية.

الفرع الثاني : دور البنك المركزي في عملية الرقابة الداخلية

اختلفت التعريفات الموضوعة فيما يتعلق بالبنك المركزي، فهو يعرف بأنه "بنك يتمتع بشخصية قانونية مستقلة ينشأ من مؤسسة عامة، ويقوم بأعمال مختلفة وفقاً للقانون وله الحق في ممارسة وظائفه وصلاحياته، وامتلاك ممتلكاتها والتعرف فيها بهدف إبرام العقود".

كما يعتبر الدعامة والأساس الذي يقوم عليه النظام المصرفي، حيث عرف تطورات هامة خلال العشرين سنة الأخيرة، فبالإضافة إلى وظيفته الرئيسية المتمثلة في إصدار النقود، فإن نشاطه يتمحور حول ثلاث ركائز رئيسية **(الدسوقي حامد أبو زيد، 1994 : ص25)**:

1- تحديد وتطبيق السياسة النقدية.
2- تنظيم ومراقبة النظام المصرفي وأسواق المال.
3- تسيير وسائل الدفع الكتابية والنظام المصرفي.

لذلك نجد أن البنك المركزي يعتبر :

أ-بنك الإصدار :

وذلك بسبب احتكاره لوظيفة إصدار النقود، والتي تمثل النقود القانونية التي تتمتع بقوة الإبراء العام، كما أنه يقوم بتنظيم كمية النقود التي يتم تداولها **(ضياء مجيد الموسوي، 1993 : ص248)**.

ب-بنك الحكومة :

فهو يمثل بنك الحكومة والمستشار المالي لها، حيث أنه يعتبر صمام الأمان المالي والاقتصادي والنقدي، بالإضافة إلى تقديمه للاستشارات بهدف القيام بالإجراءات العلاجية الملائمة **(سليمان أبو ذياب، 1996 : ص96)**.

ج-بنك البنوك :

أن وجود البنك المركزي على قمة الجهاز المصفي ينتج علاقة خاصة بينه وبين البنوك التجارية، تتلخص في مجموعة من الالتزامات والواجبات المتبادلة كخضوع البنوك لرقابته وإشرافه من خلال قيامه بدور مقرض الملاذ الأخير وإجراء عمليات المقاصة ... الخ.

أما فيما يخص دور البنك المركزي العراقي في عملية الرقابة الداخلية فهي تشبه إلى حد كبير الدور الذي يقوم به أي بنك مركزي في أي دولة سواء في العراق أو في غيره من الدول الأخرى وحيث أن البنك المركزي العراقي عمل على وجود بيئة تشريعية ملائمة تؤخر العلم المصرفي والمالي وقد صدرت بهذا الصدر عدة قوانين وتعليمات بهدف خلق بيئة تحتية تساعد وتساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، فقد أصدر البنك المركزي العراقي قانون رقم (82) لعام 2017 وهذا القانون خاص بالتعديلات الحاصلة على قانون البنك المركزي السابق رقم (56) لسنة 2004 كما صدر التعليمات رقم (1) لسنة 2017 التي تخص قواعد العناية اللازمة للعملاء والمؤسسات المالية والتي جاءت مستندة إلى المادة رقم (10) من قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، وكذلك صدر دليل الحوكمة المصرفية في عام 2017 وقد جاء مستنداً إلى القوانين والتعليمات النافذة كما صدر أيضاً دليل حماية المستهلك والذي تم تصميمه على المصارف وشركات التمويل المالي وشركات خدمات الدفع الإلكتروني.

وقد تم ذكر وتوضيح جميع البنود المتعلقة في إيجاد أنظمة رقابة داخلية في البنوك بما لا يسمح بترخيص أي بنك دون توافر شروط معينة وقد تم توضيح ما يلي :

أولاً : مسئوليات مجلس إدارة البنك :

ويقع على عاتق الإدارة التأكد من وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية مناسبة وفعالة والإشراف على متابعتها باستمرار عن طريق إتباع ومراعاة الضوابط بحدودها الدنيا تختص بدراسة المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، بالإضافة إلى اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك واعتماد سياسات البنك وأخلاقيات العمل فيه.

ثانياً : مسئولية الإدارة التنفيذية :

وتتلخص مسئولياتها بالالتزام بالحد الأدنى بإعداد السياسات والإستراتيجيات والعمل على تطويرها بالإضافة إلى تطوير إجراءات العمل، وإعداد البيانات والحسابات الختامية والهيكل التنظيمي من أجل تحقيق فعالية الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية **(راوية حسن، 2005 : ص214)**.

ثالثاً : الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي :

من حيث إعداد هيكل تنظيمي يتسم بالوضوح والمرونة وقابليته على التطبيق، والوصف الوظيفي الواضح والشامل بحيث يستوعب كافة الوحدات التنظيمية واللجان المتفرعة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الدليل الخاص بإجراءات العمل المفضل وفصل الواجبات والأنشطة وتحديدها وكذلك فصل المهام وإدارة المخاطر **(عبد الفتاح الصحن وآخرون، 2006 : ص150)**.

رابعاً : إدارة التدقيق الداخلي :

وتتم من خلال إيجاد إدارة تدقيق داخلية مستقلة تابعة بشكل مباشر إلى اللجنة الخاصة بالتدقيق بحيث يتم رفع التقارير الدورية إليها.

خامساً : إدارة المخاطر :

وهذه المسئولية تكون عل عاتق كل وحدات البنك بحسب موقع ومهام كل وحدة منها، لذلك يجب على البنك أن يلتزم بوضع نظام خاص من أجل إدارة المخاطر يتلائم مع حجم البنك وعملياته، مع اعتماد وسائل خاصة تساعد في إدارة تلك المخاطر وإعداد قاعدة

بيانات تاريخية للخسائر واستخدام وسائل كمية للرقابة على المخاطر وكذلك استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل إدارتها، بالإضافة إلى العمل على تشكيل لجان مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة بهدف إدارة تلك المخاطر **(أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق، 2004 : ص107)**.

سادساً : علاقة البنك مع المدقق الداخلي :

يتوقف نجاح التدقيق الداخلي أو فشله في تحقيق أهدافه على مقدار الدعم الذي يتلقاه من مجلس إدارة البنك، ولضمان فاعلية التدقيق يجب على مجلس الإدارة أن يوفر الدعم الكافي والملائم لإدارة عملية التدقيق وذلك عن طريق بيان موجز وواضح يبين السياسة العامة للبنك يحدد فيه مسئوليات وصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي.

وبهدف الوصول إلى نظام داخلي له فاعليته، لابد أن تشتمل الخطوط العريضة لصلاحيات المدقق الداخلي كحد أدنى على الآتي **(صبيح الطمان، 2003 : ص77)**:

1- تحديد الصلاحيات التي تحول المدقق الداخلي إجراءات عمليات الرقابة على العمليات المختلفة.
2- إعطاء المعلومات التي يحتاجها ويرى أنها ضرورية.
3- رفع أية قيود أو محددات تؤثر على عمل المدقق الداخلي.
4- وضع معايير للتدقيق الداخلي.

أما مسئوليات وواجبات المدقق الداخلي تجاه الإدارة فتتمثل بما يلي :

1- تزويد الإدارة العليا للبنك بمعلومات تتعلق بدقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.
2- القيام بجمع ما يتعلق بأعباء التدقيق الداخلي الشامل لتلبية احتياجات الإدارة.
3- العمل على تنفيذ الأعمال الخاصة بالتدقيق بمستوى لائق من العناية والاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر من أجل تطور مهارات ومعارف المدقق الداخلي المهنية.

سابعاً : متطلبات النظم المالية والمحاسبية :

يجب توافر أنظمة مالية ومحاسبية صحيحة ومكتوبة تساعد على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك بالإضافة إلى ذلك لابد من توافر إجراءات واضحة ومكتوبة من أجل التأكد من حفظ الدفاتر والسجلات بشكل آمن ومنظم وبعيداً عن التلف أو الضياع **(ثناء علي الضباني، 2002-2003 : ص14)**.

ثامناً : إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها :

من حيث وضع خطة إستراتيجية لإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووضع سياسات وإجراءات منبثقة من تلك الإستراتيجيات بالإضافة إلى تحقيق جودة في المعلومات المتوفرة، والعمل على إيجاد آليات مناسبة تمكن من استمرار مراقبة وقياس أداء الإدارة من ضمن النواحي **(عبد الوهاب ناصر علي وشحاته السيد شحاته، 2003 : ص80)**.

تاسعاً : متطلبات أمن وسلامة البنوك :

من حيث اختيار الموقع الجغرافي المناسب لمواقع الخزنات والصناديق واستخدام كاميرات وأجهزة الرقابة المناسبة، بالإضافة إلى وسائل الحماية وإجراءات الأمن من أجل الدخول والخروج من البنك ابتداءً بالموظفين وانتهاءً بالعملاء وكذلك التأمين على جميع موجوداته ضد أخطار السرقة أو التلف أو الحريق.

الخاتمة:

تعتبر الرقابة الداخلية ضرورة حيوية بهدف التأكد من حسن سير الخطط المرسومة للبنك ومن أن الإنجاز يسير بحسب ما خطط له، وهي بهذا تعد وظيفة لها علاقة مع عناصر العملية الإدارية الأخرى، خاصة التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المقومات الأساسية لنجاح نظام الرقابة الداخلية وزيادة فاعليته أهمية توفر أدوات وأساليب رقابة مناسبة لإنجاز الخطط المرسومة سواء كانت الترتيبات الإدارية لغرض تقسيم الأعمال وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات وهذا يمثل تحديد مجالات نظام الرقابة الداخلية في القسم الإداري المعتمد أساساً على التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المعمول بها داخل المستويات الإدارية المختلفة مع إلزامية وجود نظام للتقارير يخدم الرقابة بالإضافة إلى أن تقييم نظام الرقابة الداخلية المالي يمكن من توفير الدليل الأساسي لمجال الرقابة الداخلية والخارجية والتقييم بشكل دوري للعمليات الخاصة بالمحاسبة والذي يوفر الثقة والتكامل للمعلومات المالية.

أن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لأي بنك سواء في الجانب الإداري أو المالي أو المحاسبي يتضمن عدة خطوات أولها التعرف على نظام الرقابة الداخلية ثم اختبارات الفهم والتطابق للتأكد من أن جميع الإجراءات موجودة داخل البنك ومفهومة من قبل الجميع، ثم استخراج نقاط القوة والضعف من خلال الخطوتين السابقتين ثم تليها الخطوة الأخرى المتمثلة في اختبارات الاستمرار التي تهدف إلى التأكد من أن نقاط القوة المتوصل إليها مطبقة في الواقع العملي وبشكل مستمر وأما الخطوة الأخيرة فتتمثل بالتقييم النهائي بالاعتماد على اختبارات الاستمرارية وهذه جميعها تمثل التقرير المفصل حول الرقابة الداخلية للبنك.

النتائج :

1- تعتبر الرقابة الداخلية من الأساليب الفعالة في تسيير البنوك حيث أنها تمثل جميع السياسات والإجراءات والقوانين التي تتبناها المؤسسة لتحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة عالية.

2- تساهم الرقابة الداخلية في الكشف عن التغيرات الإدارية والمحاسبية المختلفة وتفادي الأخطاء.

3- تعتبر الرقابة أداة للتأكد من مدى ملائمة وصدق المعلومات المحاسبية المالية وحق ودقة القوائم المستخدمة.

4- الدور الفعال لنظام الرقابة في تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية من خلال الالتزام بالسياسات والقوانين.

5- التأكد من تحقيق الأهداف المرسومة والكشف المبكر عن أي انحرافات وتلاعبات وما قد يكون في الأداء من قصور وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

6- توجد أهداف واضحة لتقسيم الرقابة الداخلية ثابتة ومتغيرة حسب طبيعة أعمال البنك وما يستجد عليها من متغيرات ويتم مراجعتها بصورة دورية.

التوصيات :

من خلال ما سبق يوصي الباحث بما يلي :

1- استمرار عملية التحديث والتطوير لهيكل الرقابة الداخلية في المنشآت والمؤسسات خاصة البنوك من أجل الرقي بكفاءة وأداء تلك البنوك ولتحسين الخصائص النوعية للمعلومات التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

2- الالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية والعمل على تحديثها لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية في البنوك.

3- تفعيل دور إدارة المراجعة الداخلية من أجل القيام بواجبها بكفاءة عالية لضمان حماية أصول وموارد البنوك من الضياع وتحسين مستوى كفاءتها الإنتاجية.

4- إعادة نظر البنك بأنظمة وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وبشكل مستمر ودوري بهدف تطويرها وتحديثها.

5- اعتبار مدى التزام أي موظف بما يخصه من إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية أحد المعايير لتقييم مستوى أدائه الوظيفي.

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية :

أ-الكتب :

1- **ابن منظور :** لسان العرب، ج2، دار المعارف، ط9، 2010.

2- **أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق :** تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، 2004.

3- **أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد :** المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ العربية، السعودية، 1986.

4- **أحمد حلمي جمعة :** المدخل الأساسي لمراجعة وتدقيق الحسابات (إطار فكري معاصر – أساليب وإجراءات عملية)، مركز كحلون، عمان، 1998.

5- **أحمد نور وآخرون :** الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

6- **ثناء علي الضباني :** الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

7- **جميل أحمد توفيق :** إدارة الأعمال، مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

8- **خالد الراوي :** التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

9- **خالد عبد الله :** التدقيق والرقابة في البنوك، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.

10- **الدسوقي حامد أبو زيد :** إدارة البنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1994.

11- **رأفت محمود وآخرون :** علم تدقيق الحسابات النظري، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

12- **راوية حسن :** إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

13- **سليمان أبو ذياب :** اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

14- **صبيح الطمان :** أصول التدقيق الحديث، جامعة المنصورة، مصر، 2003.

15- **ضياء مجيد الموسوي :** الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

16- **عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف :** تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.

17- **عبد الفتاح الصحن وآخرون :** الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

18- **عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا :** الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

19- **عبد الوهاب ناصر علي وشحاته السيد شحاته :** مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

20- **عمر سعيد وآخرون :** مبادئ الإدارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

21- **فتحي رزق السوافيري وآخرون :** الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

22- **محمد إسماعيل بلال :** مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

23- **محمد التهامي طاهر ومسعود صديقي :** المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

24- **محمد توفيق ماضي :** إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

25- **محمد رفيق الطيب :** مدخل للتسيير، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
26- **محمد فريد الصحن :** مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
27- **محمد قاسم القيروتي :** مبادئ الإدارة، النظريات والعمليات والوظائف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
28- **مرعي رزق السوافري وآخرون :** الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
29- **المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (INTOSAI) لجنة معايير الرقابة الداخلية**، إرشادات بشأن معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، 2004.
30- **هادي التميمي :** مدخل إل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2004.
31- **وليام توماس رامرسون هنكي :** المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، السعودية، 1989.
32- **يحي حسين عبيد وإبراهيم طه عبد الوهاب :** أصول المراجعة، مكتب الجلاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

ب-الرسائل العلمية:

1- **انجيلا محمد :** فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية للمدة (2005-2015)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، اليمن، 2016.
2- **بوطورة فضيلة :** دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2007.
3- **عيد عياد مناور :** تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010.

4- **محمد رضوان القضاة :** دور التدقيق الداخل في تقييم فاعلية الرقابة الداخلية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق البورصة، رسالة ماجستير، جامعة جرش، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 2016.

5- **ميعاد زياد محمد :** أثر التدقيق السحابي في تحسين أداء الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2022.

جـ-المجلات :

1- **سمية ميلي :** دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك، مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، المجلد 2، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2020.

2- **عبد الوهاب عياش :** دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي (دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية)، مجلة جامعة الناصر، اليمن، العدد 4، 2014.

3- **علي عماد محمد أزهر :** آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)، مجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 17، 2020.

4- **نوال بن عمارة :** أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها في مصارف المشاركة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد9، 2009.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- **C. Loiomme et V. Gerard, Audit et Controle interne :** A spects Financiers, Operation et Strategique, 04eme edition Dolloze, Paris, 1992, P. 35.

2- **The KPMG Review :** Internal Control A practical Guide, 1999.